دروس مقياس: مجتمع الغرب الإسلامي

المستوى: السنة الأولى ماستر، تخصص تاريخ الغرب الإسلامي

قسم التاريخ – جامعة المسيلة

أستاذ المقياس: الطاهر بونابي

بعد الدروس التي تلقيتها قبل هذه العطلة الإجبارية، في موضوعات مناهج ومصادر التاريخ الاجتماعي وعددها (03)، نشرع بداية من هذا المدخل في دروس محور التاريخ الاجتماعي بالمغرب الإسلامي 6-9م وعددها (05).

الدرس رقم 4

مدخل إلى قراءة مجتمع الإثنيات بالمغرب الإسلامي

(6-9م)

مقدمة:

عزيزي الطالب

لعلك تسأل نفسك لماذا البدء بمدخل شامل يرصد دروس مجتمع الإثنيات بالمغرب الإسلامي؟ من خلال موضوعات :

مجتمع الاستيطان البيزنطي بالمقاطعة الإفريقية من إعادة تنظيمه في القرن السادس الميلادي إلى استئناف نشاطه الاجتماعي والديني والاقتصادي والعسكري بالمغرب الإسلامي عهدي الفتح 23-96هـ/643 -705م والولاة 96-184هـ/705-800م ثم **التنظيمات القبلية في بلاد البربر**، ويليه **توطين البربر بضوء بنيته الإجتماعية داخل تنظيم القبيلة** ، ثم **مشاريع الفتح في تأسيس مجتمع المغرب الإسلامي الجديد** خلال القرن الأول الهجري /السابع ميلادي والذي تعزز بموضوع مكمل له نعني به: **الهجرة العربية إلى بلاد البربر** من الفتح إلى تمام القرن الثالث الهجري /7-9م .

و هذا النسق يُفهمك بأن العلاقة واضحة بين طبيعة موضوعات هذه الدروس و بين مسار البدء والاستئناف الذي يتجسد في مظاهرها الاجتماعية البربرية و البيزنطية و العربية ، و الذي نروم تحقيقه إيمانا مني **أنه لا يمكن ، أن عالما ما لا يموت دون ألم ، و لا قبل أن يُعطي الحياة لتنظم آخر للحياة البشرية تتضمن إيديولوجية قوية (هشام جعيط :تأسيس الغرب الإسلامي)** .

و من هذا المنظور صار لزاما أن تتأسس دروس من هذا النوع على مبادئ منهجية و معرفية تتمثل في (البدء والاستئناف ، مسار الزمن الطويل ، التتابع . المقاربة المصدرية . الجغرافيا التاريخية ، التفسير اللساني والطبونيمي، و الكل في قوالب من التحولات الإجتماعية و الإقتصادية و الديناميا السياسية و الصراع العسكري) ، مما يمنح هذه الدروس صفة علموية التاريخ الاجتماعي ، و يمنحك في رحابها الإدراك و الفهم والتطلع .

النسق العام لدروس المحور الأول :

تنتمي موضوعات هذا المحور في حركتها التاريخية إلى البنيات البطيئة حيث تترسب التحولات الاجتماعية متأثرة بالنظم القانونية والسياسية والإجتياحات العسكرية ،فلا ترى بوضوح إلا في مسار الزمن الطويل .

حيث يعتبر الموضوع الأول : **مجتمع الإستطان البيزنطي** من حيث الشكل و البنية و الإستئناف من القرن السادس إلى القرن الثامن الميلادي، موضوعا تأسيسيا يحقق صفة التتابع في أحداث التاريخ التي تبدأ منه و تنتهي إليه ، و في ضمنه تبرز صورة إعادة تنظيم مجتمع الاستيطان البيزنطي بالمقاطعة الإفريقية أثناء القرن السادس ثم استمراره في القرنين السابع و الثامن الميلاديين /الأول و الثاني الهجريين ، من خلال حصر مراكزه وحجمه بالنسبة لمجتمع البربر حيث يُمكنك ذلك من التمييز بين بنية الاستيطان والبنى الأخرى من مجتمع البربر والمتمثلة في بنية حضرية هي نتاج دورة من التوطين في تنظيم اجتماعي وسياسي وعسكري داخل أنظمت المستوطن وتظهر جغرافية توطينه في مدن البلاد الطرابلسية وبلاد المزاق (من إفريقية) و الشمال الشرقي من نوميديا ، وبنية قبلية فلاحية ورعوية مستقلة تشكل عالم البربر الواسع وهي أيضا من إنتاج دورة من التوطين داخل تنظيم القبيلة في كل من نوميديا وموريطانيا القيصرية أو ما يعرف لاحقا بالمغربين الأوسط

والأقصى حيث القبائل الكبرى المتجمعة حول أمراء و أقيال و ملوك أقوياء على حد وصف عبد الرحمن بن خلدون (**العبر** ، **ج6**).

ثم إن موضوع مجتمع الإستيطان البيزنطي بالمقاطعة الإفريقية يعكس لك كيف أن النظم القانونية كفيلة بتنظيم المجتمع والتأثير في تكوين بنيته الاقتصادية والإدارية والدينية والثقافية وهو مايتجلى بوضوح في تنظيمات الإمبراطور البيزنطي جستنيان 527-556م في المقاطعة الإفريقية خلال القرن السادس الميلادي و أثرها في إعادة تنظيم مجتمع من الاستيطان البيزنطي والمتكون من لفيف أجنبي متعدد الإثنيات من الروم و الفرنجة والأفارقة و الذين تنعكس صورتهم الإجتماعية في طبقات :الارستقراطية والأفارقة وكبار ملاك المزارعين والطبقة الوسطى (من الفلاحين الصغار والتجار والحرفيين والموظفين)وكيف تسبب هذا النظام في تركيب بنية اجتماعية استيطانية غير منسجمة تواصل حضورها على أرض المغرب الإسلامي إلى القرنين السابع والثامن الميلاديين/الأول والثاني الهجريين .

وهنا يحسن تنبيه نظر الطالب إلى أن نفس الآليات التي أعيد بها تنظيم و فرض البنية الاجتماعية البيزنطية في بلاد البربر خلال القرن السادس الميلادي أي بواسطة القوانين الجوستينانية و القوة العسكرية البيزنطبية ، كذلك فإن اضمحلال هذا المجتمع الاستيطاني ببطء خلال القرنين السادس و السابع الميلاديين /الأول و الثاني الهجريين كان أيضا بواسطة التشريعات و التنظيمات التي أقرها العرب الفاتحين أيضا بالقوة العسكرية .مما يُثبت لديك فكرة الدور التي تلعبه التنظيمات و التشريعات القانونية المفروضة بالقوة العسكرية في تبدل بنيات المجتمعات و تغيير أنماط حياتها .

و قد اتخذ تبدل بينيات المجتمع البيزنطي ثم اضمحلاله ببطء مظاهر نجملها فيما يلي :

يعكس **المظهر الأول** بوضوح ظاهرة استمرار تمركز المجتمع البيزنطي بالأرياف والقرى ويتميز بصلابة بنيته الفلاحية التي يمتلكها كبار الملاك المزارعين في الضياع وبتحصيناته في القلاع والحصون ، يقابله استيطان محتشم بمدن الشمال في أقاليم: البلاد الطرابلسية والبروقنصلية ونوميديا تحميه الحاميات العسكرية واستيطان بحري متماسك قوي بمدن إقليم المزاق على السواحل الشرقية والهضاب والمرتفعات .

بينما يكشف **المظهر الثاني** حركة مغادرة بعض شرائح المجتمع الاستيطاني للمدن والقرى والأرياف التي طالها الفتح العربي نحو المدن والحصون الآمنة ويقابله خروج شرائح أخرى من المقاطعة الإفريقية إلى الالتحاق بالقسطنطينية وهم من أصول شرقية والبعض الآخر إلى إسبانيا وصقلية وجزر الحوض الغربي من البحر الرومي–المتوسط–وهؤلاء أطلقت عليهم المصادر العربية لفظ الفرنجة أي ساكنة الغرب المسيحي .

في حين ينظر **المظهر الثالث** في الطريقة التي تم بها اضمحلال هذا المجتمع الاستيطاني في تشريعات الفتح الإسلامي والتي وإن كانت تمثل الإطار التنظيمي له فإنها من ناحية أخرى قد ثبتت بنيته الفلاحية في مجتمع القرى والأرياف، ومع حلول عصر الولاة أخذ هذا الهيكل المتكون من كبار المزارعين في الضياع بالتبدل تحت تأثير التوطين العربي الوافد من المشرق الإسلامي.

ثم نختم هذا المدخل بموضوع الهجرة العربية إلى بلاد البربر من الفتح إلى تمام القرن الثالث الهجري، معتمدين في ذلك على ما جادت به الرّواية التاريخية العربية المبثوثة في مصادر الفتوح و السير والطبقات والجغرافيا في رصد القبائل و الأفراد و البيوتات الذين وفدوا إلى أرض المغرب من زمن الفتح إلى تمام القرن الثالث الهجري / التاسع الميلادي أي عصر حكم الدولة العربية ، و متوخين الإستطلاع في خلفيات هذه الهجرة و أسباب و ظروف أختيار العرب و المشارقة الوافدين لمجالات إفريقية و مغربية بعينها دون أخرى ، مما يستلزم فحص المصادر المشرقية التي وقفت على أخبار هؤلاء الوافدين لحظة مغادرتهم لبيئاتهم المشرقية قصد معرفة هذه الخلفيات (**انظر النويري : نهاية الأرب**)، ثم إن الوقوف على النصوص المحددة لمجالات استقرار هؤلاء الوافدين يساعد أيضا على كشف حجم هذه الهجرة و من ثم تقرير القضايا التالية :

–أولا: طبيعة المساهمة العربية في تعمير المجالات الإفريقية و المغربية من خلال إنشاء القرى والحصون ، والمدن، و ما انجر عنه من تموقع العنصر العربي ضمن التوطين البربري و ما رافقه أيضا من تبدل في هوية المكان وأسماء المواقع و الحصون و القرى و المدن .

–ثانيا: تعقب فعالية هذه الهجرات من خلال رصد الأساليب التي اعتمدتها في المستويات الدينية و اللغوية والثقافية كمؤثر قوي في البيئة البربرية المتميزة بشساعة جغرافيتها و عصائبها الكثيرة ، و ثقافتها المتنوعة.

–ثالثا: الوقوف عند الديناميا السياسية لهذا الحضور العربي في جسم الأمة البربرية و الذي حدث في أوضاع من التوطين القارة للبربر بالمدن ،و الضواحي ،و الأرياف ،و المجالات ، زمن فتح و عصر الولاة و الدولة المستقلة ، مع التنبيه إلى مصيره الذي آل إلى التبدل شأنه في ذلك شأن أشكال التوطين البربري الذي عرف الإنهيار جراء سياسة التهجير القصري الذي اعتمدته الحركة الإسماعيلية في سياق إجهازها على الدول المستقلة السنية و الإباضية و الصفرية في أواخر القرن الثالث الهجري /9م (**انظر التميمي :طبقات علماء افريقية وتونس؛ المالكي : رياض النفوس،ج1**) .